Abhat Journal, Volume. 18, Issue. 1, March 2026

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

Doi : https://doi.org/10.37375/abhat.v18i1.3910

السياسات الاستيطانية الإسرائيلية وأثرها في السيطرة على موارد الطاقة في فلسطين
دراسة حالة حقول الغاز والنفط

د. سائد حامد أبو عدوان
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية/ جامعة الاستقلال – فلسطين
Saed_adwan@pass.ps

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة توجهات السياسات الاستيطانية الإسرائيلية وأثرها في السيطرة على موارد الطاقة في فلسطين، وخاصة فيما يتعلق باكتشافات الغاز الطبيعي والنفط، في مناطق الضفة الغربية، وحقل مارين في قطاع غزة، وتشكّل هذه السياسات امتداد لمشروع استيطاني استعماري يتجاوز بعده الديموغرافي والجغرافي، وصولًا إلى بعد اقتصادي استراتيجي يتمثّل بنهب ثروات الشعب الفلسطيني وحرمانه منها في سبيل تحقيق الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وتوصّل إلى نتائج أهمها: وجود علاقة عضوية وطيدة بين المشروع الاستيطاني الإسرائيلي والسيطرة على موارد الطاقة، حيث يستخدم الاستيطان أداة لخلق وقائع ميدانية تمنع أي سيطرة فلسطينية على هذه الموارد، كما أنّ سيطرة الكيان الإسرائيلي على حقل مارين في قطاع غزة وغيره من الموارد تضعها في موقع القوة في أي مفاوضات مستقبلية، وتجعل من حل الدولتين مشروطًا بإرادتها وحدها، ما لم يتم كسر هذه المعادلة عبر ضغط قانوني ودولي فاعل.

الكلمات المفتاحية:

الاستيطان الإسرائيلي، الموارد الطبيعية، الطاقة أداة للصراع.

معلومات النشر:
تاريخ الاستلام: 2025/11/20
تاريخ القبـــول: 2025/11/28
تاريخ النشـــر: 2026/03/01

Israeli Settlement Policies and their Impact on Controlling Energy Resources in Palestine: A Study on Gas and Oil Fields

Saed hamed abu adwan
Department of International Relations and Diplomacy
Al-Istiqlal University – Palestine
Saed_adwan@pass.ps

Abstract:

The research aims to highlight the implications of Israeli settlement policies and their impact on controlling energy resources in Palestine, especially with regard to natural gas and oil discoveries in the West Bank and the Marine field in the Gaza Strip. These policies constitute an extension of a colonial settlement project that goes beyond its demographic and geographic dimensions, reaching a strategic economic dimension that is represented by plundering the wealth of the Palestinian people and depriving them of it in order to achieve the future Palestinian state.

The study revealed several important conclusions, including: the existence of a strong organic relationship between the Israeli settlement project and control over energy resources, where settlement is used as a tool to create facts on the ground that prevent any Palestinian control over these resources. Moreover, the Israeli entity's control over the Marine field in the Gaza Strip and other resources puts it in a position of strength in any future negotiations, and makes the two-state solution conditional on its will alone, unless this equation is broken through effective legal and international pressure.

Keywords:

Israeli settlements, Natural resources, Energy as tools of conflict.

Information:
Received: 20/11/2025
Accepted: 28/11/2025
Published: 01/03/2026

©Abhat Journal, Sirte University 2026

المقدمة:

تُعدّ الموارد الطبيعية وعلى رأسها حقول الغاز والنفط عصب الاقتصاد، وأحد أهم ركائز السيادة الوطنية لأي دولة، وفي السياق الفلسطيني لا تمثّل هذه الموارد مجرد أصول مالية يمكن أنْ تدعم ميزانية الدولة الفلسطينية المستقبلية فحسب، بل هي عامل تمكين محوري للاستقلال السياسي والاكتفاء الذاتي، حيث يمكنها تمويل البنى التحتية، وتطوير قطاعات الصحة والتعليم، وخلق فرص العمل، وتأمين مصادر الطاقة، مما يمنح الدولة الفلسطينية مرونة دبلوماسية وسياسية أكبر بعيداً عن التبعية الاقتصادية للكيان الإسرائيلي.

وتنتهج سلطات الاحتلال العديد من السياسات الاستيطانية للسيطرة على حقول موارد الطاقة المكتشفة في قطاع غزة والضفة الغربية، مثل حقول الغاز والنفط في البحر المتوسط (حقل مارين) وفي الضفة الغربية (حقل وادي قانا– منطقة رام الله)، وبالنظر لهذه السياسات فهي ليست مجرد إجراءات عابرة، بل هي امتداد عضوي لمشروع استيطاني استعماري متكامل، يتجاوز بعده الديموغرافي (إحلال مستوطنين محل السكان الأصليين) وبعده الجغرافي (ضم الأراضي) إلى بعد اقتصادي استراتيجي مهم، ويتمثّل هذا البعد في الأدبيات الأكاديمية بـ"الاستعمار الاستيطاني الرأسمالي"، الذي لا يهدف فقط إلى السيطرة على الأرض، بل أيضًا إلى نهب ثرواتها وحرمان الشعب الأصلي من أدوات بناء اقتصاده الوطني، وبالتالي تقويض أي إمكانية لقيام كيانه المستقل، فضلًا عن بعده الأمني لإيجاد منطقة عازله أمنية بين الكيان الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية.

كما أنّ السيطرة الإسرائيلية على هذه الحقول ليست مجرد انتهاك للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل هي أيضًا استباق واستباحة للمقومات الأساسية للدولة الفلسطينية المنشودة، فهي تعمل على تحوّل الفلسطينيين من حالة التطلع إلى الاستقلال والتنمية إلى حالة الصراع من أجل البقاء والاعتماد على المساعدات الخارجية المشروطة بأجندات خارجية.

أولًا: مشكلة الدراسة:

تطرح هذه الدراسة إشكالية مفادها: كيف تشكّل السياسات الاستيطانية الإسرائيلية أداة لتعطيل السيادة الاقتصادية الفلسطينية ومنع قيام الدولة من السيطرة على موارد الغاز والنفط؟ وما انعكاسات ذلك على حقوق الشعب الفلسطيني ومستقبل عملية السلام؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

– ما هي الأطر القانونية والسياسية التي يستند إليها الكيان الإسرائيلي في تنفيذ هذه المخططات؟

– كيف تؤثر السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني؟

– ما هي السبل والمقترحات لمواجهة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية؟

ثانيًا: فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أنّ الكيان الإسرائيلي يسعى إلى توسيع مشاريعه الاستيطانية لتشمل مناطق ذات أهمية في بعدها الطاقوي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

– السيطرة على الموارد الطبيعية تُستخدم من قِبل الاحتلال الإسرائيلي وسيلة لتعميق التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.

– ضعف المواقف الدولية أسهم في استمرار هذه السياسات الاستيطانية دون محاسبة.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

– تحليل السياسات الإسرائيلية تجاه مصادر الطاقة في فلسطين.

– كشف الآليات التي تستخدم للسيطرة على حقول الغاز والنفط.

– دراسة الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لهذه السياسات.

– تقييم الأثر السياسي والاستراتيجي لهذه السيطرة على مشروع الدولة الفلسطينية.

رابعًا: أهمية الدراسة:

تساهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية في موضوع الطاقة والصراع الاستيطاني في فلسطين، فهي من المواضيع التي تشكّل أساس جوهري في هذا الصراع الممتد لعقود من الزمان، كما تقدّم أدوات تحليلية لصناع القرار الفلسطينيين لمواجهة سياسات الاحتلال، إضافة إلى أنّها تسلط الضوء على مخاطر اقتصادية وأمنية متنامية تهدد مستقبل الدولة الفلسطينية.

خامسًا: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يربط بين الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية، مستندةً إلى قواعد القانون الدولي، لا سيما قانون الاحتلال الحربي الذي يحظر على القوة المحتلة استغلال موارد الأراضي المحتلة لصالحها أو تغيير طابعها الديموغرافي والقانوني، كما ستسعى لتحليل هذه السياسات في إطار نظرية الاستعمار الاستيطاني لفهم دوافعها الهيكلية وأهدافها بعيدة المدى.

المنهج الوصفي: لرصد السياسات والوقائع، وتحليل البعد الاستراتيجي للصراع على الموارد، في حقول الغاز قبالة شواطئ غزة، والمناطق

المحتوية على النفط في الضفة الغربية.

سادسًا: حدود الدراسة:

– **الحدود الزمانية:** المناطق البحرية (بحر غزة): وتضم حقل "غزة مارين" (Gaza Marine) الذي يقع على بُعد حوالي 36 كيلومترًا من ساحل قطاع غزة، كما تشمل المنطقة البحرية التي تمنح فيها سلطات الاحتلال تراخيص تنقيب غير قانونية لشركات دولية (مثل إيني الإيطالية ودانا البريطانية) في مناطق تُعدّ بموجب القانون الدولي مياهًا فلسطينية.

– الضفة الغربية: وتحديدًا المناطق الحدودية مثل بلدة رنتيس (بمحافظة رام الله والبيرة)، حيث يمتد حقل "رنتيس" البترولي (الذي يطلق عليه الاحتلال حقل "مجد") داخل أراضي الضفة والأراضي المصادرة عام 1948.

– **الحدود المكانية:** بداية الاكتشافات (1999 – 2000): وهي الفترة التي شهدت منح السلطة الوطنية الفلسطينية أول امتياز للتنقيب لشركة "بريتيش غاز" واكتشاف حقل "غزة مارين" في عام 2000.

خارطة جغرافية لأماكن العثور على النفط والغاز في فلسطين

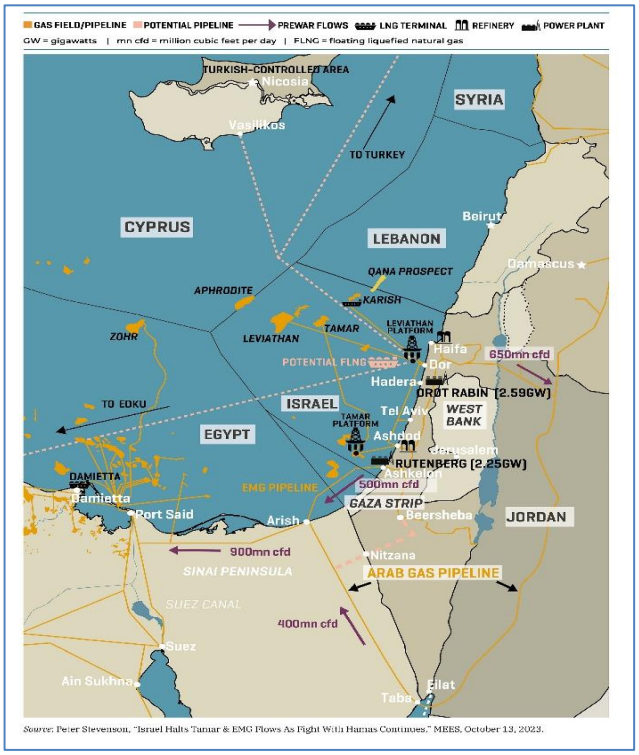

المصدر: المركز الفلسطيني للإحصاء 2024.

سابعًا: الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع السياسات الاستيطانية الإسرائيلية وأثرها على الموارد الطبيعية الفلسطينية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، منها ما يأتي:

– **دراسة (كيطان، 2024)**، سعت الدراسة لتحليل أهمية منطقة شرق المتوسط في أعقاب اكتشاف النفط والغاز فيها، والتي جعلها منطقة مركزية للطاقة المستقبلية، والهدف الأساسي والاقتصادي للقوى الإقليمية والعالمية، لكن توترت العلاقات في أعقاب هذه الاكتشافات خاصة بين تركيا وقبرص، والتوتر بين إسرائيل ولبنان، والخلاف بين مصر وتركيا، هذه الخلافات أبعدت المنطقة عن بناء بيئة مستقرة للاستثمار في الطاقة، واستعمل الباحث المنهج التحليلي في توضيح الأهمية السياسية، والأمنية والاقتصادية لمنطقة شرق المتوسط، وتوصّلت الدراسة أنّ اكتشاف مصادر الطاقة في المنطقة دفع لتشكيل تحالفات وتكتلات جديدة في المنطقة.

– **دراسة (مقداد ونصار 2022)**، تناولت الدراسة قضية التنقيب عن الغاز في فلسطين، وأبرز الاكتشافات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحدثت عن العوائد الاقتصادية لحقل مارين غزة على الاقتصاد الفلسطيني، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ استغلال الفلسطينيين للموارد الطبيعية البحرية سوف يغنيهم عن التمويل الخارجي وهذا يحقق استقلالية في الاقتصاد والقرار الفلسطيني، وهذا ما لا تريده إسرائيل، وتحاربه من خلال العوائق التي تضعها أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

– **دراسة (فراج، 2021)**، هدفت الدراسة للتعرّف على انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، وتعرّضت إلى اكتشاف الغاز في هذه المنطقة يُشكّل فرص وتحديات في الوقت نفسه، فهي فتحت المجال أمام نزاعات إقليمية ناتجة عن عدم ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في تفسير الأحداث. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ اكتشافات الغاز الجديدة في منطقة شرق المتوسط تسببت في زيادة مستوى الصراع بدلًا من التعاون.

– **دراسة (عويضة، 2019)**، سعت هذه الدراسة إلى توضيح وتفسير السلوك والتوجهات والسياسات والتغيرات الإسرائيلية المتعلقة باكتشافات الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط الجديدة، وفي كيفية استغلالها اقتصادياً، أو على صعيد فرض الوقائع الجديدة على المنطقة، ضمن مفهوم سياسة الأمر الواقع، التي تعمل عليها "إسرائيل"، كما تناولت الدراسة قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطينية مغتصبة، واستغلال خيراتها وثرواتها بما في ذلك الغاز الطبيعي الذي يسمى غازًا "إسرائيليًا"، بينما يحرم الفلسطينيون من حقوقهم. وأوصت الدراسة المجتمع الدولي بأنّ يسعى جاهدًا إلى دعم

الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه الكاملة، وأنْ يتم تحديد الحدود البحرية والاتفاق على ترسيمها، بما يكفل حصول لبنان على حقوقه الكاملة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي: الاستيطان، السيادة على الموارد، الطاقة أداة صراع.

المطلب الأول: مفهوم الاستيطان الإسرائيلي:

عملية إحلال جماعي منظم للسكان في منطقة جغرافية ما، وغالبًا ما يرتبط ذلك بسلطة استعمارية أو احتلال أجنبي، ويهدف إلى تغيير الطابع الديموغرافي والسياسي للمنطقة.

وعلى صعيد الواقع الفلسطيني يعرف الاستيطان الإسرائيلي بأنّه: بناء وحدات سكنية إسرائيلية دائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة)، بقصد فرض وقائع ميدانية تعرقل إقامة دولة فلسطينية مستقلة.(سده، 2022، ص23)

وهنا يُلاحظ أنّ الاستيطان ليس مجرد فعل ديموغرافي، بل يُعدّ سياسة ممنهجة ترتبط بأبعاد جغرافية وأمنية واقتصادية ودينية، ويُوظّف في إطار مشروع صهيوني طويل الأمد للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض، وأقل عدد ممكن من السكان الأصليين.

المطلب الثاني: السيادة على الموارد.

تعني امتلاك الحق الحصري في إدارة واستغلال الموارد الطبيعية ضمن حدود الدولة أو الإقليم، وتتضمن السيادة التحكم في السياسات الاستخراجية والتسويقية للموارد (نفط، غاز، مياه، بالإضافة لمنع التدخل الأجنبي في تقرير مصير هذه الموارد، وضمان العدالة في توزيع العائدات الوطنية.

أمّا في الحالة الفلسطينية فإنّ السيادة على الموارد مفقودة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، حيث يتحكم الكيان الإسرائيلي في المياه الجوفية والسطحية، بالإضافة لاستغلاله الأراضي في المنطقة (ج) الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تشكّل 61% من مساحة الضفة الغربية، كما تمنع الفلسطينيين من استغلال حقول الغاز (مثل حقل مارين في قطاع غزة) الذي يقع على عمق 603م تحت سطح البحر، وحوالي 36كم غرب مدينة غزة. (مصطفى، 2016، ص42)

علاوة على ما سبق تعيق إجراءات الاحتلال الإسرائيلي السياسات الاقتصادية والبيئية الوطنية، وبالتالي غياب السيادة على الموارد يقوّض القـدرة على تحقيق التنمية الاقتصاديـة والسياسية، ويجعل الفلسطينيين في حالة تبعية اقتصادية وهيمنة سياسية.

المطلب الثالث: الطاقة أداة صراع.

لم تَعدْ مصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز موارد اقتصادية فحسب، بل أصبحت أدوات جيواستراتيجية في الصراع الإقليمي والدولي، ويبرز استخدام الطاقة في الصراع بالتحكم الجغرافي المتمثّل في السيطرة على مواقع الاستخراج والتوزيع، بالإضافة لعملية الابتزاز السياسي كما هو الحال في استخدام روسيا للغاز في صراعاتها مع أوروبا، والشكل الآخر يتمثّل في الإقصاء الاقتصادي، كمنع الخصوم من الوصول إلى مصادر طاقة محلية (كما يفعل الكيان الإسرائيلي مع الفلسطينيين). وفي السياق الفلسطيني استخدم الكيان الإسرائيلي ملف الطاقة للهيمنة تمثّل في الآتي:

أ. منع تطوير الحقول الفلسطينية مثل حقل غزة مارين، والحقول المكتشفة حديثًا في الضفة الغربية.

ب. ربط الاقتصاد الفلسطيني بشبكات الطاقة الإسرائيلية بهدف تعزيز السيطرة على الدولة الفلسطينية سياسيًا واقتصاديًا.

ج. حرمان قطاع غزة من الكهرباء والوقود أداة ضغط سياسي وأمني.

وهنا تظهر الطاقة وسيلة لفرض الأمر الواقع وتقويض المشروع الوطني الفلسطيني، وتكريس الاحتلال ضمن أدوات الهيمنة غير العسكرية، حيث إنّ السياسات الاستيطانية لا تهدف فقط لضم الأرض، بل أيضًا لسرقة المستقبل الطاقوي والسيادي لفلسطين، الأمر الذي يُعدّ من أبرز تحديات التنمية والسيادة الوطنية. (ماس، 2024، ص17)

المبحث الثاني: جغرافية موارد الطاقة في فلسطين.

المطلب الأول: المواقع المحتملة لاكتشافات النفط والغاز في فلسطين:

تشير العديد من الدراسات الجيولوجية والاستكشافات الأولية إلى أنّ مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة تمتلك موارد طاقة واعدة، تشمل احتياطيات من الغاز الطبيعي والنفط الخام، وبالرغم من محدودية الاستكشافات بفعل الاحتلال الإسرائيلي فإنّ الأدلة العلمية تؤكد وجود مناطق غنية بهذه الموارد، ما يجعلها هدفًا استراتيجيًا في السياسات الاستيطانية والاقتصادية الإسرائيلية.

الحقول الرئيسة للغاز والنفط في فلسطين وأماكنها وكمياتها التقديرية (2025).

نوع الحقل	اسم الحقل	الموقع الجغرافي	الكمية التقديرية	حالة الاستغلال
غاز طبيعي	غزة مارين (Gaza Marine)	36 كم قبالة سواحل غزة	1.1 تريليون قدم مكعب (30–35 مليار م^3)	معطل (خطط التطوير مجمدة بسبب الحرب)
غاز طبيعي	مارين 2 Border) (Field	جزء من احتياطي غزة Border) (Field على الحدود البحرية لغزة	جزء من احتياطي غزة مارين	غير مستغل
نفط وغاز	رنتيس (مجد 5)	قرية رنتيس (غرب رام الله)	1.5 مليار برميل نفط + 182 مليار قدم^3 غاز	استغلال إسرائيلي أحادي الجانب
نفط	المنطقة الوسطى	قبالة مخيم النصيرات (غزة)	تقديرات أولية بـ 1.5 مليار برميل	لا توجد عمليات تنقيب فعلية
نفط	قرية البرير	شمال غزة (داخل الخط الأخضر)	غير محددة بدقة (اكتشاف قديم)	مستنفد أو تسيطر عليه إسرائيل

المصدر: من إعداد الباحث.

أولًا: مناطق النفط في الضفة الغربية: تتمثّل أبرز المناطق الجغرافية المحتملة لاكتشاف النفط في الضفة الغربية في:

أ. منطقة رنتيس غرب رام الله: تُعدّ من أبرز المناطق التي أُجريت فيها عمليات تنقيب مبكرة منذ فترة الانتداب البريطاني، وتشير تقارير جيولوجية إلى وجود مؤشرات لوجود النفط، تحتوي على احتياطي كبير يُقدّر بما يزيد عن 1.5 مليار برميل نفط وأكثر من 180 مليار متر مكعب من الغاز، إلّا أنّ الاحتلال الإسرائيلي منع تطوير المشروع بحجه أنها مناطق تحت السيطرة والإسرائيلية.

ب. منطقة قلقيلية وطولكرم: تظهر بيانات الأقمار الصناعية وخرائط البنية الجيولوجية مؤشرات على توافر تكوينات صخرية تحتوي على احتياطات هيدروكربونية، وخاصة في منطقة واد قانا للشرق من قلقيلية وصولًا لمنطقة دير بلوط وسلفيت.

ج. منطقة البحر الميت: تُعدّ من أغنى المناطق بالمعادن، وتحتوي على تكوينات رسوبية مثالية لحفظ المواد العضوية وتراكم النفط. (المحمد، 2025، ص41)

وبالرغم من أنّ السلطة الوطنية الفلسطينية لا تمتلك حتى اليوم حرية التصرف أو التنقيب في هذه المناطق بسبب السيطرة الإسرائيلية، بالإضافة إلى أنّ غالبية هذه المناطق ضمن تصنيف الأراضي (ج) التي لا تمتلك السلطة الوطنية أي سلطة عليها، إلّا أنّ المؤشرات الجيولوجية تجعل من هذه المناطق محاور محتملة لحقول نفط مستقبلية.

أمّا فيما يخص العراقيل أمام التنقيب فتعاني جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال استكشاف النفط من عراقيل عدة أبرزها:

أ. عدم امتلاك السيادة الكاملة على الأرض وفقًا لاتفاقيات أوسلو، خاصة في المناطق المصنفة (ج).

ب. تدخّل الاحتلال الإسرائيلي المباشر في منع دخول الشركات العالمية، كونه المعابر والحدود هو من يمتلك السيطرة عليها.

ج. سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود ما يعيق استيراد المعدات الفنية اللازمة لعمليات التنقيب. (المحمد، 2025، ص48)

ثانيًا: حقول قطاع غزة: يُعدّ حقل مارين في قطاع غزة من أهم موارد الطاقة المكتشفة في فلسطين، ويقع على بعد حوالي 36 كم من شواطئ قطاع غزة، في عمق المياه الإقليمية الفلسطينية، وجرى اكتشاف الحقل في عام 2000 من قِبل شركة الغاز البريطانية (British Gas)، وجرى تقدير احتياطاته الأولية بحوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، (خدوري، 2024، ص5) وهو ما يُعدّ كافيًا لتلبية احتياجات الفلسطينيين لعقدين على الأقل، ويُعدّ حقل مارين ذا أهمية بالغة؛ نظرًا للعديد من العوامل أهمها:

أ. كونه مصدر سيادي للطاقة إذ يُشكّل نقطة انطلاق نحو تحقيق الاستقلال الطاقوي وتقليل التبعية للطاقة المستوردة من الكيان الإسرائيلي.

ب. يُشكّل رافعة اقتصادية حيث تقدر عائدات استغلال الحقل توفير مئات الملايين من الدولارات سنويًا، مما يدعم الخزينة العامة الأمر الذي يساهم بشكل فعّال في عملية التنمية برفع المستوى المعيشي ومعالجة الفقر والبطالة.

ج. عامل جيوسياسي إذ تُعدّ عملية إدماج الحقل في السياسات الإقليمية للطاقة عاملًا مهمًا يعزز موقع فلسطين في معادلة الشرق المتوسط، وخاصة في مصادر الطاقة. (مقداد ونصار، 2022، ص10)

لكن تبقى هنالك مجموعة عوائق أمام استغلال الحقل، بالرغم مرور أكثر من عقدين على اكتشاف الحقل، إلّا أنّ عمليات الإنتاج لم تبدأ حتى اليوم بسبب جملة من العقبات أبرزها:

– الرفض الإسرائيلي: إذ يمنع الكيان الإسرائيلي أي تطوير للحقل دون موافقته، ويستخدم ذلك ورقة ضغط سياسية واقتصادية.

– الضغوط الدولية: غياب ضغط دولي فاعل على الكيان الإسرائيلي، خاصة في ظل تحالفاتها الغربية.

– الانقسام الداخلي الفلسطيني: يضعف قدرة الفلسطينيين على توحيد الموقف التفاوضي بشأن الحقل، كما أنّ السيطرة الفعلية في القطاع تحت إدارة حركة حماس. (مسيف وربيع، 2020، ص64)

كما أنّ المعادلة في هذا السياق تتمثّل في حالة من التنافس الإقليمي على موارد الغاز، ويأتي حقل مارين في قطاع غزة ضمن سياق أوسع

من التنافس الإقليمي في منطقة الشرق المتوسط، حيث تتداخل المصالح الإسرائيلية والمصرية واليونانية والتركية حول حقول الغاز البحرية، وعمل الكيان الإسرائيلي على ترسيخ سيطرته على حقول ضخمة مثل "ليفياثان" الذي يقدر احتياطي الحقل حوالي 16 تريليون قدم مكعب، وحقل "تمار" إذ يبلغ احتاطي الحقل حوالي 7,1 تريليون قدم مكعب ويقع بالقرب من مدينة حيفا، ويسعى لربطها بخطوط تصدير نحو أوروبا، في تجاهل تام للحقوق الفلسطينية في عائدات هذه الحقول.

وهنا تشير المعطيات الجغرافية والجيولوجية إلى أنّ فلسطين، وعلى الرغم من محدودية مساحتها إلّا أنّها تملك ثروة طاقوية كامنة في أراضي الضفة الغربية وسواحل قطاع غزة، غير أنّ الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية تقف عقبة رئيسة أمام استغلال هذه الموارد، عبر سياسات الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والهيمنة الاقتصادية، والسيطرة الأمنية على الأرض والمياه الإقليمية. وتشكّل السيطرة على موارد الطاقة أداة استراتيجية يستخدمها الاحتلال لتعميق التبعية الفلسطينية، وعرقلة تطور الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية السياسية المستقلة.

بالإضافة لحقل مارين غزة هنالك اكتشاف لحقول أخرى مثل: حقل نوح ونوح-2: إذ يقع حقل "نوح" على الحدود البحرية بين غزة وإسرائيل، وتمّ اكتشافه في عام 1999، ويُعدّ حقل "نوح-2" امتدادًا له داخل المياه الفلسطينية التابعة لقطاع غزة.

وحقل "ماري-بي" (Mari-B): حقل إسرائيلي يقع بالقرب من الحدود البحرية مع غزة، واستُنفدت معظم احتياطياته سابقًا.

المبحث الثالث: السياسات الاستيطانية ومشاريع الطاقة.

المطلب الأول: التوسّع الاستيطاني أداة للسيطرة على موارد الطاقة.

تُعدّ السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد الأذرع السياسية الأساسية للسيطرة على الموارد الطبيعية، ولا سيما موارد الطاقة، مثل الغاز الطبيعي والنفط والمعادن، حيث إنّ المشروع الاستيطاني الإسرائيلي ليس مجرد مشروع ديموغرافي لتوطين اليهود، بل استراتيجية مركبة تجمع بين البعد السياسي، والاقتصادي، والأمني، وهو ما يلاحظ على أرض الواقع من سياسات ومشاريع وخطط تنفذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهنا يمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أ. البعد الجيو–طاقوي في مشاريع الاستيطان:

نظرًا لتزايد أهمية الطاقة موردًا حيويًا للصراع الإقليمي والدولي أصبحت مواقع الحقول المحتملة للغاز والنفط جزءًا من التخطيط الاستيطاني الإسرائيلي، فتوسيع المستوطنات في مناطق مثل الأغوار أو محيط البحر الميت لم تكن سياسات عشوائية، بل مشاريع وخطط موجه نحو بسط السيطرة على الموارد الطاقوية والجيولوجية في هذه المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك:

– مستوطنات البحر الميت مثل "ميتسبي شاليم" و"كاليا" أقيمت في مناطق تحتوي على ثروات معدنية وطاقة (بوتاس، بروم، نفط خفيف).

– إقامة نقاط استيطانية قريبة من المناطق المحتملة لاستخراج الغاز في جنوب الضفة الغربية، وخاصة في مناطق رنتيس بالقرب من رام الله. (جلاد، 2017، ص71)

ب. ربط الطاقة بالبعد الأمني

تشكّل مصادر الطاقة في عقلية الكيان الإسرائيلي أهمية بالغة، فهي تنظر إليها على أنّها بنية تحتية ذات طابع أمني، وهذا يشكّل دافعًا لحمايتها وتحصينها عبر إقامة مستوطنات حولها، وفرض مناطق عسكرية مغلقة في هذه المناطق، وهذا الربط الأمني يمنحها مبررًا إضافيًا لمصادرة الأراضي أو منع الفلسطينيين من الوصول إليها، أو حتى تطوير مشاريع الطاقة المحلية في هذه المناطق.

المطلب الثاني: دور الشركات الإسرائيلية والدولية في مشاريع الطاقة الاستيطانية.

يمثّل القطاع الخاص وخاصة شركات الطاقة الإسرائيلية والدولية لاعبًا مركزيًا في مشروع الاستيطان والهيمنة على الموارد الفلسطينية، وهذه الشركات لا تكتفي بالتنقيب أو الإنتاج، بل تشارك فعليًا في تكريس واقع استيطاني اقتصادي يصعب تفكيكه على أرض الواقع، وهنا تظهر نوعان من الشركات التي تعمل في هذا المجال في الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الإسرائيلي، وهي:

أ. الشركات الإسرائيلية:

1. شركة (ديليك) (Delek Energy): إحدى أكبر شركات الطاقة الإسرائيلية، وهي شريك رئيس في تطوير حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط، كما أنّها تتعاون بشكل غير مباشر مع مؤسسات استيطانية لتوفير الطاقة للمستوطنات، وخاصة مشاريع الطاقة الشمسية في المستوطنات التي أقيمت على أراضي الضفة الغربية.

كما أنّ مشاريع الطاقة الشمسية في مستوطنات الأغوار، كمستوطنة (روتم) و(أرغمان) حيث يتم إنتاج طاقة تفوق حاجة المستوطنة وتباع لشبكة الكهرباء الإسرائيلية، في حين يعاني الفلسطينيون من نقص الكهرباء، ويحارب أي مساعي لتوصيل الخدمات إليه خاصة في المناطقة المهمشة في الأغوار.

2. شركتا (راز، وجنير) (Genere) (Raz Energy): هاتان الشركتان عملتا في استكشافات سابقة للنفط في مناطق رنتيس والأغوار، بالتنسيق مع وزارة الطاقة الإسرائيلية، وضمن سياسة حصر التراخيص بالإسرائيليين فقط للبحث عن الموارد الطبيعية. (قاسم، 2019، ص92)

ب. الشركات الدولية:

بالرغم من وجود العديد من القرارات الدولية التي تدين النشاطات الاقتصادية في المستوطنات، إلّا أنّه لاتزال العديد من الشركات الدولية تنخرط بشكل مباشر أو غير مباشر في مشاريع الطاقة داخل الأراضي المحتلة، حيث هنالك شركات الخدمات الجيولوجية والنفطية (مثل شركات التنقيب الجيولوجي البريطانية والهولندية)، التي تقدم دراسات مسحية في الضفة الغربية، بالإضافة لشركات مقاولات بنى تحتية، والتي تنفذ مشاريع لمد شبكات طاقة بين الأراضي المحتلة عام 1967 والمستوطنات التي تقام على أراضي الضفة الغربية. (حماده وآخرون، 2022).

وفي هذا السياق نشرت الأمم المتحدة في عام 2020 قائمة تضم 112 شركة متورطة في أنشطة اقتصادية داخل المستوطنات، بينها شركات طاقة ونقل وشركات صيانة بنى تحتية.

المطلب الثالث: الأطر القانونية والسياسية لشرعنة استغلال الطاقة الاستيطاني.

يستند الكيان الإسرائيلي إلى مجموعة من القوانين والإجراءات العسكرية لفرض سيطرته على موارد الطاقة داخل الأراضي الفلسطينية، وهي تتمثّل بما يأتي:

أ. الأوامر العسكرية: تتمثّل بإصدار أوامر بمصادرة الأراضي لأغراض "عسكرية – أمنية" ومن ثم تحويلها لاحقًا لأغراض استيطانية.

ب. فرض نظام التصاريح لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى مناطق موارد الطاقة.

ج. بموجب اتفاقية أوسلو وملاحقها عام 1995 وضعت أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية تحت السيطرة الأمنية والإدارية للكيان الإسرائيلي (مناطق ج)، حيث تقع معظم الموارد المحتملة للغاز والنفط فيها.

د. تجاهل القانون الدولي حيث تخالف هذه السياسات الاستيطانية المادة 55 من اتفاقية لاهاي (1907) التي تمنع الدولة المحتلة من استغلال موارد الأرض المحتلة لصالحها. وتتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين للدولة المحتلة إلى أراضٍ محتلة. (قفيشه وآخرون، 2025، ص13).

هـ. عدم التزام الكيان الإسرائيلي باتفاقية باريس الموقعة في عام 1994 والتي أقرت نظريًا الحقوق الفلسطينية، بما فيها الحقوق الاقتصادية غير قابلة للتصرف في الأراضي الفلسطينية، وهذا الاتفاق لم يلتزم به الاحتلال الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية.

وهنا يتضح أنّ السياسات الاستيطانية الإسرائيلية ليست فقط ذات طابع ديموغرافي – أمني، بل هي جزء من استراتيجية طاقوية شاملة تهدف إلى احتكار الموارد الطبيعية في فلسطين، ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال تحالف وثيق بين المستوى السياسي في الكيان الإسرائيلي، وجيشه والشركات الخاصة الإسرائيلية والدولية، وتعكس هذه الديناميكية في كيفية أنّ الاستيطان لم يَعدْ مجرد صراع على الأرض، بل بات صراعًا على المستقبل الاقتصادي والطاقة والسيادة الوطنية في الدولة الفلسطينية المنشودة.

المبحث الرابع: التداعيات الاقتصادية والسياسية لفقدان السيطرة على موارد الطاقة على الاقتصاد الفلسطيني ومستقبل الدولة الفلسطينية.

تُعدّ موارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي أحد الأعمدة الأساسية لأي اقتصاد سيادي، لِمَا لها من تأثير مباشر على توليد الدخل القومي، والاستقلال المالي، والقدرة على رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، وفي الحالة الفلسطينية فإنّ فقدان السيطرة على هذه الموارد نتيجة هيمنة سياسات الاحتلال الإسرائيلي عليها، أدى إلى تداعيات كارثية على الاقتصاد الوطني، وأعاق تطور بنية الدولة الفلسطينية المنشودة، وأضعف قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وبناء مقومات الدولة المستقلة.

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية لفقدان السيطرة على موارد الطاقة.

تتمثّل هذه التداعيات فيما يأتي:

أ. الاعتماد شبه الكلي على الكيان الإسرائيلي في استيراد الطاقة: وفق بيانات البنك الدولي وسلطة الطاقة الفلسطينية، تستورد فلسطين

أكثر من 90% من احتياجاتها من الكهرباء من الكيان الإسرائيلي، و100% من الوقود ومشتقاته والغاز.

كما أنّ هذا الاستيراد يفرض ضمن شروط سياسية واقتصادية مجحفة، بما في ذلك الأسعار المرتفعة وربطًا بالتسعيرة الإسرائيلية، وسياسة الاقتطاع من أموال المقاصة في حال لم تدفع مباشرة.

ب. حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من حقول الغاز البحرية: بعد اكتشاف حقل (مارين) في قطاع غزة عام 2000 ويقدر احتياطه بنحو 30 مليار متر مكعب من الغاز، إلّا أنّه لم يسمح للسلطة الفلسطينية باستغلاله حتى الآن بسبب الرفض الإسرائيلي المستمر وتهديد أي مساع لاستغلاله وغياب دعم دولي أو عربي في سبيل ذلك. (فراج، 2021، ص22)

وتشير الدراسات والتقارير إلى أنّ هذا الحقل وحده قادر على تغطية حاجة الفلسطينيين من الغاز لعقود، بل وتحقيق فائض تصديري.

ج. محدودية فرص التنمية الصناعية: تؤدي كلفة الطاقة المرتفعة إلى تعطيل فرص الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، حيث تزيد فاتورة الطاقة من تكاليف التصنيع، مما يقلل من تنافسية المنتجات الفلسطينية محليًا ودوليًا.

د. ضعف القدرة المالية العامة: تُعدّ إيرادات الطاقة موردًا أساسيًا في موازنات الدول المنتجة، وحرمان فلسطين من هذا المورد يحد من قدرتها على تمويل الخدمات العامة، ويكرس اعتمادها على المساعدات الخارجية المشروطة.

المطلب الثاني: التداعيات السياسية والاستراتيجية

في هذا السياق تتمثّل التداعيات السياسية فيما يأتي:

أ. المساس بمبدأ السيادة الوطنية: فقدان السيطرة على الموارد الطبيعية يمثّل انتقاصًا جوهريًا من مفهوم السيادة، كما وتبقى السلطة الفلسطينية عاجزة عن التحكم في سياسة الطاقة، مما يضعف من موقعها التفاوضي والسياسي.

ب. تعزيز التبعية للاحتلال: تتحول الطاقة إلى أداة ابتزاز سياسي بيد الكيان الإسرائيلي، حيث تلجأ إلى قطع الكهرباء عن مناطق الضفة أو قطاع غزة لأسباب مالية أو سياسية، بالإضافة إلّا أنّها تُستخدم وسيلة ضغط لفرض تنازلات في قضايا الوضع النهائي، مثل الحدود أو الأمن في عمليات التفاوض.

ج. عرقلة بناء مؤسسات الدولة: لا يمكن لأي دولة أنْ تبني نظامًا إداريًا واقتصاديًا مستقلًا دون السيطرة على مواردها الطبيعية، حيث تُعـدّ ضعف الإيرادات الوطنية عائقاً أمـام إصـــلاح النظام القضائي، وتطوير التعليم والصحة، ويعطل برامج التنمية السياسية والاجتماعية.

د. تعميق الانقسام الجغرافي والسياسي: يتركز حقل الغاز الوحيد المكتشف في قطاع غزة، ما يهدد بتحويله إلى مصدر نزاع داخلي في ظل الانقسام بين الضفة والقطاع، كما أن غياب خطة وطنية موحدة لإدارة الموارد يعمق الانقسام السياسي ويضعف وحدة المشروع الوطني الفلسطيني. (اشتيه، 2017، ص21)

وعليه فإنّ فقدان السيطرة على موارد الطاقة في فلسطين لا ينعكس فقط على الاقتصاد الفلسطيني المباشر، بل يتعدى ذلك إلى إضعاف السيادة الوطنية، وتعطيل جهود بناء الدولة، وإطالة أمد الصراع السياسي، كما أنّ السيطرة على مصادر الطاقة تشكّل أداة تحرر وركيزة لأي مشروع وطني مستقل، وبالتالي فإنّ أي استراتيجية فلسطينية مستقبلية يجب أنْ تضع في صلبها استعادة هذه السيطرة، سواء عبر الضغط القانوني والدبلوماسي أو عبر بناء شراكات دولية عادلة تضمن حقوق الفلسطينيين في مواردهم.

المبحث الخامس: المقاومة القانونية والدبلوماسية الفلسطينية في التصدي للاستغلال الاستيطاني لموارد الطاقة.

يمثّل الاستغلال الإسرائيلي للموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما النفط والغاز، خرقًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ولاهاي، وتهديدًا مباشرًا لسيادة الشعب الفلسطيني وحقوقه الاقتصادية والتنموية، وفي هذا السياق ظهرت الحاجة إلى مقاومة قانونية ودبلوماسية ممنهجة من قِبل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، من أجل التصدي لهذه الانتهاكات ومنع شرعنتها في المحافل الدولية.

المطلب الأول: الأطر القانونية الدولية التي يستند إليها الموقف الفلسطيني.

تعتمد المقاومة القانونية الفلسطينية على منظومة من المبادئ والاتفاقيات الدولية التي تمنع الاستغلال غير المشروع للموارد في الأراضي المحتلة، أهمها:

أ. اتفاقية لاهاي (1907): وتنصّ المادة 55 من لائحة لاهاي على أنّ الدولة المحتلة تُعدّ مجرد مدير أو منتفع من الموارد العامة، ولا يحق لها استغلالها بشكل دائم أو تحويلها لصالحها.

ب. اتفاقية جنيف الرابعة (1949): تحظر المادة 49 نقل السكان المدنيين التابعين لدولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة، كما تمنع المادة 53 مصادرة الممتلكات الخاصة من السكان المحليين.

ج. قرارات الأمم المتحدة: قرارات الجمعية العامة (مثل القرار 1803 لسنة 1962) تؤكد على "السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال على مواردها الطبيعية"، إضافة لتقرير مجلس حقوق الإنسان (2020) الذي حدد 112 شركة تعمل في المستوطنات، ما يتيح محاسبتها قانونياً.(مركز رؤية، 2020، ص 8-10)

المطلب الثاني: المقاومة القانونية الفلسطينية ومؤسساتها.

1. اللجوء إلى محكمة العدل الدولية: في عام 2004 أصدرت المحكمة رأيًا استشاريًا غير ملزم حول عدم شرعية الجدار الفاصل، واعتبرت أنّ المستوطنات والجدار انتهاك للقانون الدولي، وهذا يؤسس لأرضية قانونية يستند عليها ويمكن استخدامها في ملف استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة موارد الطاقة.

2. المحكمة الجنائية الدولية (ICC): قدمت فلسطين عدة ملفات تتعلق بالاستيطان وجرائم الحرب، وفي عام 2021 أعلنت المدعية العامة فتح تحقيق رسمي يشمل قضايا الاستيطان، ما يمكن أنْ يطال ملفات الموارد الطبيعية باعتبارها جزءًا من الانتهاكات.

3. المؤسسات الحقوقية الفلسطينية: مؤسسات مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومركز الحق، والميزان، تعمل على توثيق الانتهاكات ورفع تقارير دورية للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

المطلب الثالث: الحلول الدبلوماسية عبر المنظمات الإقليمية والدولية.

على صعيد الأمم المتحدة والجامعة العربية هنا يتطلب تفعيل دور البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة للمطالبة بإدراج قضايا الاستيطان والسيطرة على موارد الطاقة في تقارير المقرر الخاص لحقوق الإنسان، والتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لحشد مواقف جماعية ضد الشركات المنخرطة في الاستيطان والسيطرة على موارد الطاقة.

أمّا على صعيد التحرك في المحافل الأوروبية فهنا لابد من الدعوة لمقاطعة منتجات المستوطنات، بما في ذلك الطاقة المولدة منها، والضغط على شركات أوروبية تنشط في مشاريع طاقة داخل الضفة الغربية لمنع نشاطها ووقفه، وفي هذا الاتجاه يجب الاستفادة من نظام العقوبات الأوروبية المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان.

وتكمن هنا أهمية حملات المقاطعة الدولية (BDS) في مقاطعة شركات مثل IDE Technologies وDelek Energy وAFCON Holdings المتورطة في مشاريع طاقة داخل المستوطنات، وإطلاق حملات لوقف استثمارات صناديق التقاعد الغربية في شركات الطاقة الإسرائيلية العاملة في المستوطنات.

وهنا تواجه المقاومة القانونية والدبلوماسية الفلسطينية بمجموعة من التحديات مثل الازدواجية الدولية في المعايير، خاصة من بعض القوى الكبرى، بالإضافة لحالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، الأمر الذي يضعف وحدة الخطاب السياسي والقانوني، علاوة على تداخل الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، ما يصعب الفصل بين المشروع الاستيطاني والاقتصاد المحلي في بعض المجالات.

لكن تبقى أمام هذه التحديات مجموعة من الفرص لتعزيز هذه المقاومة أهمها استثمار الاعترافات الدولية بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة لفتح مزيد من المسارات القانونية، وخاصه مؤتمر نيويورك للسلام الذي عزز الاعتراف الدولي بفلسطين حيث وصل عدد الدول المعترفة فيها إلى 158 دولة، وهنا لابد من ضرورة التعاون مع منظّمات المجتمع المدني الدولية لتوثيق الانتهاكات وتعزيز حملات الضغط والمقاطعة، وتوسيع دائرة التحالفات الإقليمية والدولية خارج المنظومة الرسمية (المجتمع المدني، النقابات، الجامعات)، بالإضافة لإعداد استراتيجية إعلامية دولية تسلط الضوء على سرقة الموارد الفلسطينية كقضية إنسانية واقتصادية وليس فقط سياسية.

وفي الختام يلاحظ أنّ السيطرة الإسرائيلية على موارد الطاقة في فلسطين المحتلة ليست مجرد سياسة اقتصادية عرضية، بل هي جوهر استراتيجية استعمار استيطاني متكامل، وهي آلية ممنهجة تستهدف نهب ثروات الشعب الفلسطيني وتحويله من شعب طامح إلى الاستقلال إلى مجتمع يعتمد على المساعدات ورهن إرادة الاحتلال، وتعزيز التبعية لاقتصاده، كما يمثّل الاستيطان بذلك الأداة الجغرافية والديموغرافية لتحقيق هذا الهدف الاقتصادي الاستراتيجي، مما يجعل الصراع ليس فقط على الأرض، بل وعلى المستقبل والثروة والسيادة.

رابعًا: موقف الأطراف الدولية والإقليمية من السياسات الإسرائيلية وأثرها في السيطرة على موارد النفط والغاز.

تعكس مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تبايناً واضحاً تحكمه اعتبارات جيوسياسية واقتصادية، لا سيما فيما يتصل بالسيطرة على موارد النفط والغاز في شرق البحر المتوسط. فعلى الصعيد الدولي، تميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى توفير غطاء سياسي وأمني لإسرائيل، مع الاكتفاء بانتقادات خطابية محدودة للتوسع الاستيطاني، الأمر الذي أسهم عمليًا في تعزيز الدور الإسرائيلي كشريك استراتيجي في مشاريع الطاقة الإقليمية، وما ترتب عليه من تكريس السيطرة الإسرائيلية على الموارد

البحرية المتنازع عليها.

في المقابل تعلن كل من روسيا والصين رفضهما للاستيطان باعتباره مخالفًا للقانون الدولي، وتؤكدان دعمهما لحل الدولتين، إلّا أنّ هذا الرفض يظل ضمن إطار سياسي عام لا يترجم إلى سياسات ضغط فعّالة، في ظل حرصهما على الحفاظ على مصالحهما الاقتصادية ومكانتهما في أسواق الطاقة العالمية واستقرار الإقليم.

أمّا على المستوى الإقليمي، فتتبنى إيران موقفًا معارضًا جذريًا للاستيطان وللوجود الإسرائيلي، وتُعدّ السيطرة الإسرائيلية على غاز شرق المتوسط تهديدا استراتيجيا لمصالح حلفائها، ولا سيما لبنان وقطاع غزة، وهو ما يفسر توظيفها لأدوات غير مباشرة لمواجهة هذا التمدد.

وتتخذ تركيا موقفًا رافضًا للاستيطان وداعمًا للحقوق الفلسطينية، غير أنّ علاقاتها المتقلبة مع إسرائيل، إلى جانب تنافسها الجيوسياسي في شرق المتوسط، يجعل موقفها محكوما بمزيج من الاعتبارات السياسية والطاقوية. وفي حين تتسم مواقف مصر والأردن بقدر عالٍ من البراغماتية، إذ يعلنان رفضهما الرسمي للاستيطان، مع الاستمرار في التعاون مع إسرائيل في مجالات الطاقة، خاصة الغاز، بما يعكس أولوية إدارة المصالح الاقتصادية والاستقرار الإقليمي على حساب تبني مواقف تصعيدية. أمّا لبنان فيمثّل حالة مواجهة مباشرة مع السياسات الإسرائيلية، سواء على مستوى الاستيطان أو النزاع حول الحدود البحرية وحقوق استغلال الغاز، حيث تسعى إسرائيل بدعم دولي متفاوت إلى فرض وقائع جديدة تمس السيادة اللبنانية وحقوقه في موارده الطبيعية. وبناءً عليه يمكن القول إنّ التفاعل الدولي والإقليمي مع السياسات الاستيطانية الإسرائيلية يكشف عن فجوة واضحة بين الخطاب القانوني والسياسي الرافض للاستيطان، والممارسة العملية التي غالبًا ما تسهم في إعادة إنتاج اختلال ميزان القوى وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على موارد الطاقة في المنطقة.

النتائج:

توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات وهي على النحو الآتي:

1. وجود علاقة عضوية وطيدة بين المشروع الاستيطاني الإسرائيلي والسيطرة على موارد الطاقة، حيث يستخدم الاستيطان أداة لخلق وقائع ميدانية تمنع أي سيطرة فلسطينية على هذه الموارد.

2. السياسات الإسرائيلية في استغلال موارد الضفة الغربية وقطاع غزة تنتهك بشكل صارخ قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تحظر على القوة المحتلة التصرف في موارد الأراضي المحتلة.

3. أدت هذه السيطرة إلى شل القدرة الاقتصادية الفلسطينية، حيث حولت فلسطين إلى سوق مستهلك للطاقة الإسرائيلية، وحرمتها من إيرادات تقدر بمليارات الدولارات، مما أفقدها ركيزة أساسية من ركائز السيادة الاقتصادية.

4. ساهمت هذه السياسات في تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة بحرمانها من أهم مقومات البقاء الاقتصادي، وتعريض أي حلول سياسية مستقبلية لخطر الفشل المسبق.

5. إنّ سيطرة الكيان الإسرائيلي على حقل مارين في قطاع غزة وغيره من الموارد تضعها في موقع القوة في أي مفاوضات مستقبلية، وتجعل من حل الدولتين مشروطاً بإرادتها وحدها، ما لم يتم كسر هذه المعادلة عبر ضغط قانوني ودولي فاعل.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة تفعيل آليات المسائلة الدولية، ودعم التحقيق الجاري في المحكمة الجنائية الدولية ليشمل جرائم نهب الموارد الطبيعية كجزء من جرائم الحرب.

2. العمل على توحيد الخطاب السياسي والقانوني الفلسطيني ووضع ملف السيادة على موارد الطاقة على رأس أولويات الأجندة الوطنية.

3. تطوير استراتيجية دبلوماسية ممنهجة للضغط على الشركات الدولية للانسحاب من أي مشاريع الطاقة في المستوطنات.

4. إعداد دراسات فنية واقتصادية شاملة لتكاليف واستفادة فلسطين من مواردها لتعزيز حججها في المحافل الدولية.

5. تعزيز حملات المقاطعة (BDS) والتوعية العالمية بخصوص "الاستعمار الأخضر (Green Colonialism) " الذي يمارسه الكيان الإسرائيلي عبر السيطرة على الموارد الطبيعية.

6. العمل على إشراك ملف الموارد الفلسطينية في المفاوضات والتحالفات الإقليمية، وربط أي تعاون إقليمي في مجال الطاقة مع الكيان الإسرائيلي بشرط الاعتراف بالحقوق الفلسطينية الكاملة في مواردها.

المصادر والمراجع:

- اشتيه، مُحَمَّد، 2017، الاقتصاد الفلسطيني –حصار عوامل الإنتاج، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، فلسطين.
- جلاد، صالح، 2017، سياسات إسرائيل إزاء الموارد الهيدروكربونية لفلسطين– آفاق بترول شرق المتوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

– حماده، خالد وآخرون، 2022، الغاز في شرق المتوسط: الاحتياطيات والتحديات الجيوسياسية، ندوة سياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

– خدوري، وليد، يناير2024، حقل غزة مارين: ما مصيره بعد الحرب؟، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 018.

– سده، عبد اللطيف، 2022، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

– عويضة، شادي، 2019، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

– فراج سلوى، 2021، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 12.

– قاسم، أنيس، 2019، موقف القانون الدولي من سلوك سلطة الاحتلال في الطاقة والجغرافيا السياسية لغاز شرق المتوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

– المحمد، حسن، مارس 2025، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على حقول الغاز في غزة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد الثالث والاربعون، المجلد الحادي عشر.

– مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020، منتدى غاز شرق المتوسط– المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك، إسطنبول، تركيا.

– مسيف، جميل، وربيع عصمت، 2020، الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

– مصطفى، وليد، 2016، الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، رام الله، فلسطين.

– معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2024، سوق الغاز في فلسطين: الواقع والتحديات، رام الله، فلسطين.

– مقداد، محمد، ونصار، محمد، 2022، غاز غزة بين الواقع والمأمول. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

– كيطان، وسام، 2024، الأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز في شرق المتوسط في ظل التنافس الإقليمي والدولي، مجلة الآداب، جامعة ديالي، العراق، العدد 148.